

معيار المراجعة (٧٠٦): فقرات لفت الانتباه، وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين معيار المراجعة (٧٠٦)، كما صدر من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد، مع الأخذ في الحسبان التعديلات العامة السابق إيضاحها في وثيقة الاعتماد.

المعيار الدولي للمراجعة (٧٠٦)

فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل

(يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ)

الفهرس

الفقرة	
	مقدمة
٤-١	نطاق هذا المعيار
٥	تاريخ السريان
٦	الهدف
٧	التعريفات
	المتطلبات
٩-٨	فقرات لفت الانتباه في تقرير المراجع
١١-١٠	فقرات أمور أخرى في تقرير المراجع
١٢	الاتصال بالملكفين بالحوكمة
	المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى
٣أ-١أ	العلاقة بين فقرات لفت الانتباه والأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع
٦أ-٤أ	الظروف التي قد تكون فيها فقرة لفت الانتباه ضرورية
٨أ-٧أ	تضمين فقرة لفت انتباه في تقرير المراجع
١٥أ-٩أ	فقرات أمور أخرى في تقرير المراجع
١٧أ-١٦أ	مكان فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع
١٨أ	الاتصال بالملكفين بالحوكمة
	الملحق الأول: قائمة بالمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية التي تحتوي على متطلبات لفقرات لفت الانتباه
	الملحق الثاني: قائمة بالمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية التي تحتوي على متطلبات لفقرات أمور أخرى
	الملحق الثالث: مثال توضيحي لتقرير مراجع يحتوي على قسم للأمور الرئيسة للمراجعة وفقرة لفت انتباه وفقرة أمور أخرى
	الملحق الرابع: مثال توضيحي لتقرير مراجع يحتوي على رأي متحفظ، بسبب الخروج عن إطار التقرير المالي المنطبق، ويتضمن فقرة لفت انتباه

ينبغي قراءة معيار المراجعة (٧٠٦) "فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع المستقل" جنباً إلى جنب مع معيار المراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية".

مقدمة

نطاق هذا المعيار

١. يتناول هذا المعيار الإبلاغ الإضافي في تقرير المراجع عندما يرى المراجع أنه ضروري:
 - (أ) لفت انتباه المستخدمين لأمرٍ أو أمورٍ تم عرضها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، وتعد على قدر كبير من الأهمية بحيث إنها تشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية؛ أو
 - (ب) لفت انتباه المستخدمين لأي أمرٍ أو أمورٍ أخرى بخلاف تلك المعروضة أو المفصّل عنها في القوائم المالية، وتعد ذات صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقرير المراجع.
٢. يضع معيار المراجعة (٧٠١) متطلبات ويقدم إرشادات عندما يحدد المراجع أموراً رئيسة للمراجعة، ويُبلغ عنها في تقريره. وعندما يُضَمّن المراجع قسماً للأمور الرئيسية للمراجعة في تقريره، فإن هذا المعيار يتناول العلاقة بين الأمور الرئيسية للمراجعة وأي إبلاغ إضافي في تقرير المراجع وفقاً لهذا المعيار. (راجع: الفقرات ١١-٣٤)
٣. يضع معيار المراجعة (٥٧٠) ومعيار المراجعة (٧٢٠) متطلبات ويقدمان إرشادات بشأن الإبلاغ في تقرير المراجع عن الاستمرارية والمعلومات الأخرى على الترتيب.
٤. يحدد الملحقان (١) و (٢) معايير المراجعة التي تحتوي على متطلبات محددة للمراجع لتضمين فقرات لفت انتباه أو فقرات أمور أخرى في تقريره. وفي تلك الظروف، تنطبق المتطلبات الواردة في هذا المعيار فيما يتعلق بشكل مثل هذه الفقرات. (راجع: الفقرة ٤٤)

تاريخ السريان

٥. يسري هذا المعيار على أعمال مراجعة القوائم المالية المرتبط عليها اعتباراً من ٢٠١٧/١/١ أو بعد ذلك التاريخ.

الهدف

٦. هدف المراجع هو أن يقوم، بعد تكوين رأي في القوائم المالية، بلفت انتباه المستخدمين إلى ما يلي، عندما يكون من الضروري القيام بذلك بحسب حكمه المهني، عن طريق تضمين إبلاغ إضافي واضح في تقرير المراجع:
 - (أ) أمرٍ معروض أو مفصّل عنه بشكل مناسب في القوائم المالية، لكنه على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية؛ أو
 - (ب) أي أمرٍ آخر يُعدّ ذا صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو لمسؤوليات المراجع أو لتقريره، حسب مقتضى الحال.

التعريفات

٧. لأغراض معايير المراجعة، تكون للمصطلحات الآتية المعاني المبينة أدناه:
 - (أ) فقرة لفت الانتباه: فقرة يتضمنها تقرير المراجع تشير إلى أمر تم عرضه أو الإفصاح عنه بشكل مناسب في القوائم المالية ويُعد، حسب حكم المراجع، على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية.
 - (ب) فقرة أمرٍ آخر: فقرة ترد في تقرير المراجع، وتشير إلى أمرٍ ما بخلاف الأمور المعروضة أو المفصّل عنها في القوائم المالية، وتُعد -حسب حكم المراجع- ذات صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقريره.

١ معيار المراجعة (٧٠١) "الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع المستقل"

٢ معيار المراجعة (٥٧٠) "الاستمرارية"

٣ معيار المراجعة (٧٢٠) "مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالمعلومات الأخرى"

المتطلبات

فقرات لفت الانتباه في تقرير المراجع

٨. إذا رأى المراجع أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين لأمرٍ ما تم عرضه أو الإفصاح عنه في القوائم المالية، ويُعد بحسب حكم المراجع، على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، فيجب على المراجع أن يُضَمِّن في تقريره فقرة لفت انتباه شريطة ما يلي: (راجع: الفقرتين ٥٥، ٦١)

(أ) ألا يكون مطلوباً من المراجع تعديل الرأي وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٥)؛ نتيجةً لهذا الأمر؛

(ب) ألا يكون الأمر قد تم تحديده على أنه أحد الأمور الرئيسية للمراجعة التي سيتم الإبلاغ عنها في تقرير المراجع، وذلك عندما يكون معيار المراجعة (٧٠١) منطبقاً. (راجع: الفقرات ١١-٣١)

٩. عندما يُضَمِّن المراجع في تقريره فقرة لفت انتباه، فيجب عليه:

(أ) تضمين الفقرة في قسم منفصل من تقرير المراجع تحت عنوان مناسب يتضمن العبارة "لفت انتباه:"؛

(ب) إضافة إشارة واضحة في الفقرة إلى الأمر الذي يتم لفت الانتباه إليه والموضع في القوائم المالية الذي يمكن العثور فيه على الإفصاحات ذات الصلة التي تصف الأمر على نحو وافٍ. ويجب أن تشير الفقرة فقط إلى المعلومات التي تم عرضها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية؛

(ج) الإشارة إلى أن رأي المراجع لم يتم تعديله بناءً على الأمر الذي تم لفت الانتباه إليه. (راجع: الفقرات ٧، ٨، ١٦، ١٧)

فقرات أمور أخرى في تقرير المراجع

١٠. إذا رأى المراجع أنه من الضروري الإبلاغ عن أمرٍ آخر بخلاف الأمور التي تم عرضها أو الإفصاح عنها في القوائم المالية، لأن هذا الأمر يُعد بحسب حكم المراجع ذا صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقريره، فيجب على المراجع أن يُضَمِّن في تقريره فقرة أمرٍ آخر شريطة ما يلي:

(أ) ألا يكون ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح؛

(ب) ألا يكون الأمر قد تم تحديده على أنه أحد الأمور الرئيسية للمراجعة التي سيتم الإبلاغ عنها في تقرير المراجع، وذلك عندما يكون معيار المراجعة (٧٠١) منطبقاً. (راجع: الفقرات ٩-١٤)

١١. عندما يقوم المراجع بتضمين فقرة أمرٍ آخر في تقريره، فيجب عليه أن يضيف الفقرة في قسم منفصل تحت عنوان "أمرٍ آخر" أو أي عنوان آخر مناسب. (راجع: الفقرات ١٥-١٧)

الاتصال بالمكلفين بالحوكمة

١٢. إذا كان المراجع يتوقع إدراج فقرة لفت انتباه أو فقرة أمرٍ آخر في تقريره، فيجب عليه إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا التوقع والصيغة المقترحة لهذه الفقرة. (راجع: الفقرة ١٨)

المواد التطبيقية والمواد التفسيرية الأخرى

العلاقة بين فقرات لفت الانتباه والأمور الرئيسية للمراجعة في تقرير المراجع (راجع: الفقرتين ٢، ٨ (ب))

١١. يعرف معيار المراجعة (٧٠١) الأمور الرئيسية للمراجعة بأنها تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهني للمراجع، الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية. ويتم اختيار الأمور الرئيسية للمراجعة من بين الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، والتي

^٤ معيار المراجعة (٧٠٥) "التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل"

تتضمن نتائج مهمة من مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية^٥ ويوفر الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية المستهدفين لمساعدتهم في فهم تلك الأمور التي كانت لها، بحسب الحكم المهني للمراجع، الأهمية البالغة عند المراجعة والتي يمكن أن تساعدهم أيضاً في فهم المنشأة والمجالات التي انطوت على اجتهادات مهمة من جانب الإدارة في القوائم المالية للمراجعة. وعندما يكون معيار المراجعة (٧٠١) منطبقاً، فلا يُعد استخدام فقرات لفت الانتباه بديلاً لوصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة.

٢أ. قد تكون الأمور التي تم تحديد أنها الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) أساسية أيضاً، بحسب حكم المراجع، لفهم المستخدمين للقوائم المالية. وفي مثل هذه الحالات، وعند الإبلاغ عن الأمر كأمر رئيس للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، فقد يرغب المراجع في تسليط الضوء أو لفت المزيد من الانتباه إلى وزنه النسبي. وقد يقوم المراجع بذلك عن طريق عرض الأمر بشكل أكثر وضوحاً من الأمور الأخرى في قسم الأمور الرئيسية للمراجعة (على سبيل المثال، بأن يكون هو الأمر الأول) أو عن طريق إدراج معلومات إضافية في وصف الأمر الرئيس للمراجعة للإشارة إلى أهمية الأمر لفهم المستخدمين للقوائم المالية.

٣أ. قد يوجد أمرٌ لم يتم تحديده على أنه أحد الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١) (لأنه لم يتطلب اهتماماً كبيراً من المراجع)، ولكنه بحسب حكم المراجع، يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية (على سبيل المثال، حدث لاحق). وإذا رأى المراجع أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين لذلك الأمر، فعندئذٍ يتم تضمينه في فقرة لفت انتباهه في تقرير المراجع وفقاً لهذا المعيار.

الظروف التي قد تكون فيها فقرة لفت الانتباه ضرورية (راجع: الفقرتين ٤، ٨)

٤أ. يحدد الملحق (١) معايير المراجعة التي تحتوي على متطلبات محددة للمراجع ليقوم بتضمين فقرات لفت انتباهه في تقريره في ظروف معينة. ومن بين هذه الظروف:

• عندما يكون إطار التقرير المالي المفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح لم يكن ليتم قبوله لولا أنه مفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح.

• تنبيه المستخدمين إلى أن القوائم المالية مُعدّة وفقاً لإطار ذي غرض خاص.

• عندما يصبح المراجع على علم بحقائق بعد تاريخ تقريره، ويقدم تقريراً جديداً أو معدلاً (أي، أحداث لاحقة)^٦.

٥أ. من أمثلة الظروف التي قد يرى المراجع فيها أنه من الضروري تضمين فقرة لفت انتباهه ما يلي:

• وجود حالة عدم تأكد فيما يتعلق بالنتيجة المستقبلية لإجراء قضائي أو تنظيمي غير معهود.

• وقوع حدث لاحق مهم بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع.^٧

• التطبيق المبكر (عندما يكون مسموحاً به) لمعيار محاسبي جديد له تأثير جوهري على القوائم المالية.

• وقوع كارثة كبيرة كان لها، أو لا يزال لها، تأثير كبير على المركز المالي للمنشأة.

٦أ. ومع ذلك، فإن الاستخدام واسع النطاق لفقرات لفت الانتباه قد يقلل من فاعلية إبلاغ المراجع عن مثل هذه الأمور.

تضمين فقرة لفت انتباهه في تقرير المراجع (راجع: الفقرة ٩)

٧أ. لا يؤثر تضمين فقرة لفت انتباهه في تقرير المراجع على رأي المراجع. ولا تُعد فقرة لفت الانتباه بديلاً عن:

(أ) إبداء رأي معدل وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٥) عندما يتطلب ذلك ظروف ارتباط المراجعة؛ أو

(ب) الإفصاحات الواردة في القوائم المالية التي يطلب إطار التقرير المالي المنطبق من الإدارة تقديمها، أو التي تُعد ضرورية لأي سبب آخر لتحقيق العرض العادل؛ أو

^٥ معيار المراجعة (٢٦٠) "الاتصال بالمكلفين بالحوكمة"، الفقرة ١٦

^٦ معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"، الفقرتان ١٢ (ب) و١٦

^٧ معيار المراجعة (٥٦٠)، الفقرة ٦

(ج) التقرير وفقاً لمعييار المراجعة (٥٧٠)^٨ عند وجود عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة.

٨. تقدم الفقرتان ١٦ و ١٧ المزيد من الإرشادات بشأن مكان إدراج فقرات لفت الانتباه في ظروف معينة.

فقرات أمور أخرى في تقرير المراجع (راجع: الفقرتين ١٠، ١١)

الظروف التي قد تكون فيها فقرة أمر آخر ضرورية

صلة الأمر بفهم المستخدمين للمراجعة

٩٠. يتطلب معيار المراجعة (٢٦٠) من المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة بنطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما، ويتضمن ذلك الإبلاغ عن المخاطر المهمة التي يتعرف عليها المراجع.^٩ وعلى الرغم من أن الأمور المتعلقة بالمخاطر المهمة قد يتم تحديدها كأحد الأمور الرئيسية للمراجعة، فمن غير المرجح أن تكون الأمور الأخرى المتعلقة بالتخطيط والنطاق (على سبيل المثال، نطاق المراجعة المخطط له، أو تطبيق الأهمية النسبية في سياق المراجعة) أموراً رئيسية للمراجعة بسبب طريقة تحديد الأمور الرئيسية للمراجعة في معيار المراجعة (٧٠١). ومع ذلك، فقد تتطلب الأنظمة أو اللوائح من المراجع أن يبلغ عن الأمور المتعلقة بالتخطيط والنطاق في تقريره، أو قد يرى المراجع أنه من الضروري الإبلاغ عن تلك الأمور في فقرة أمر آخر.

١٠٠. في الظروف النادرة التي يكون المراجع فيها غير قادر على الانسحاب من الارتباط على الرغم من أن التأثير المحتمل لعدم القدرة على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة بسبب قيد فرضته الإدارة على نطاق المراجعة يُعد تأثيراً منتشرًا،^{١٠} قد يرى المراجع أنه من الضروري تضمين فقرة أمر آخر في تقريره لتوضيح سبب عدم إمكانية انسحابه من الارتباط.

صلة الأمر بفهم المستخدمين لمسؤوليات المراجع أو تقريره

١١٠. قد تتطلب الأنظمة أو اللوائح أو الممارسة المتعارف عليها في دولة معينة من المراجع، أو قد تسمح له بتوضيح أمور توفر تفسيراً إضافياً لمسؤولياته عند مراجعة القوائم المالية أو لتقرير المراجع بشأنها. وعندما يتضمن قسم الأمور الأخرى أكثر من أمر يُعد، بحسب حكم المراجع، ذا صلة بفهم المستخدمين للمراجعة أو مسؤوليات المراجع أو تقريره، فقد يكون من المفيد استخدام عناوين فرعية مختلفة لكل أمر.

١٢٠. لا تتناول فقرة الأمر الآخر الظروف التي يتحمل فيها المراجع مسؤوليات تقرير أخرى، بالإضافة إلى مسؤوليته بموجب معايير المراجعة (انظر قسم مسؤوليات التقرير الأخرى في معيار المراجعة (٧٠٠)^{١١})، أو عندما يُطلب من المراجع تنفيذ إجراءات إضافية محددة والتقرير عنها، أو إبداء رأي في أمور محددة.

التقرير عن أكثر من مجموعة واحدة من القوائم المالية

١٣٠. قد تُعد المنشأة مجموعة واحدة من القوائم المالية وفقاً لإطار ذي غرض عام (على سبيل المثال، الإطار الوطني) ومجموعة أخرى من القوائم المالية وفقاً لإطار آخر ذي غرض عام (على سبيل المثال، المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية^(*))، وتقوم بتكليف المراجع بالتقرير عن كليهما من هاتين المجموعتين من القوائم المالية. وإذا حدد المراجع أن تلك الأطر تُعد مقبولة في ظل الظروف ذات الصلة، فقد يُضَمَّن في تقريره فقرة أمر آخر للإشارة إلى حقيقة أنه قد تم إعداد مجموعة أخرى من القوائم المالية من قبل نفس المنشأة وفقاً لإطار آخر ذي غرض عام وأن المراجع قد أصدر تقريراً عن تلك القوائم المالية.

^٨ معيار المراجعة (٥٧٠)، الفقرتان ٢٢ و ٢٣

^٩ معيار المراجعة (٢٦٠)، الفقرة ١٥

^{١٠} انظر الفقرة ١٣(ب)٢ من معيار المراجعة (٧٠٥) للاطلاع على نقاش لهذا الظرف.

^{١١} معيار المراجعة (٧٠٠) "تكوين الرأي والتقرير عن القوائم المالية"، الفقرتان ٤٣ و ٤٤

* المعايير الدولية المعتمدة هي المعايير الدولية للتقرير المالي كما صدرت من المجلس الدولي بالإضافة إلى إفصاحات أضافتها الهيئة لبعض تلك المعايير وفقاً لما ورد في وثيقة اعتماد المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

تقييد توزيع تقرير المراجع أو استخدامه

١٤أ. يمكن إعداد القوائم المالية المعدة لغرض خاص وفقاً لإطار ذي غرض عام إذا قرر المستخدمون المستهدفون أن القوائم المالية ذات الغرض العام تفي باحتياجاتهم من المعلومات المالية. وحيث إن تقرير المراجع يكون موجهاً لمستخدمين محددين، فقد يرى المراجع أنه من الضروري بحسب الظروف تضمين فقرة أمر آخر تنص على أن تقرير المراجع موجه فقط للمستخدمين المستهدفين، ولا ينبغي توزيعه أو استخدامه من قبل أطراف أخرى.

تضمين فقرة أمر آخر في تقرير المراجع

١٥أ. يعكس محتوى فقرة أمر آخر بوضوح أن ذلك الأمر الآخر لا يلزم عرضه والإفصاح عنه في القوائم المالية. ولا تتضمن فقرة أمر آخر المعلومات التي يُحظر على المراجع تقديمها بموجب الأنظمة أو اللوائح أو المعايير المهنية الأخرى، على سبيل المثال، معايير سلوك وأداب المهنة المتعلقة بسرية المعلومات. ولا تتضمن فقرة أمر آخر أيضاً المعلومات التي يتعين على الإدارة تقديمها.

مكان فقرات لفت الانتباه وفقرات أمور أخرى في تقرير المراجع (راجع: الفقرتين ٩، ١١)

١٦أ. يعتمد مكان إضافة فقرة لفت الانتباه أو فقرة الأمر الآخر في تقرير المراجع على طبيعة المعلومات التي سيتم الإبلاغ بها، وحكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي للأهمية التي تمثلها تلك المعلومات للمستخدمين المستهدفين، مقارنةً بالعناصر الأخرى المطلوب التقرير عنها وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠٠). فعلى سبيل المثال:

فقرات لفت الانتباه

- عندما تتعلق فقرة لفت الانتباه بإطار التقرير المالي المنطبق، بما في ذلك الظروف التي يقرر فيها المراجع أن إطار التقرير المالي المفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح لم يكن ليتم قبوله لولا أنه مفروض بموجب الأنظمة أو اللوائح،^{١٢} فقد يرى المراجع أنه من الضروري وضع الفقرة مباشرةً بعد قسم أساس الرأي لتوفير سياق مناسب لرأي المراجع.
- عندما يتم عرض قسم للأمر الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع، يمكن عرض فقرة لفت الانتباه إما قبل قسم الأمور الرئيسة للمراجعة أو بعده مباشرةً، استناداً إلى حكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي لأهمية المعلومات الواردة في فقرة لفت الانتباه. وقد يضيف المراجع أيضاً المزيد من السياق إلى عنوان "لفت الانتباه"، ومثال ذلك "لفت الانتباه - حدث لاحق"، لتمييز فقرة لفت الانتباه عن الأمور الفردية المبينة في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة.

فقرات الأمور الأخرى

- عند عرض قسم للأمر الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع واعتبار أنه من الضروري أيضاً إضافة فقرة أمر آخر، فقد يضيف المراجع المزيد من السياق إلى العنوان "أمر آخر"، ومثال ذلك "أمر آخر - نطاق المراجعة"، لتمييز فقرة الأمر الآخر عن الأمور الفردية المبينة في قسم الأمور الرئيسة للمراجعة.
- عند تضمين فقرة أمر آخر للفت انتباه المستخدمين لأمر متعلق بمسؤوليات تقرير أخرى تم تناوله في تقرير المراجع، يمكن تضمين هذه الفقرة في قسم "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى".
- عندما يكون الأمر ذا صلة بجميع مسؤوليات المراجع أو بفهم المستخدمين لتقريره، يمكن تضمين فقرة الأمر الآخر كقسم منفصل بعد "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" و"التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى".

١٧أ. يقدم الملحق الثالث مثلاً توضيحياً للتفاعل بين قسم الأمور الرئيسة للمراجعة وفقرة لفت الانتباه وفقرة الأمر الآخر، عندما تُعرض جميعها في تقرير المراجع. ويتضمن المثال التوضيحي للتقرير الوارد في الملحق الرابع فقرة لفت انتباه في تقرير مراجع لمنشأة غير مدرجة، يحتوي على رأي متحفظ ولم يتم الإبلاغ فيه عن الأمور الرئيسة للمراجعة.

^{١٢} على سبيل المثال، وفقاً لما هو مطلوب بموجب الفقرة ١٩ من معييار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، والفقرة ١٤ من معييار المراجعة (٨٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص".

الاتصال بالملكفين بالحوكمة (راجع: الفقرة ١٢)

أ١٨. يُمكن الإبلاغ المطلوب بموجب الفقرة ١٢ الملكتين بالحوكمة من العلم والإحاطة بطبيعة أي أمور محددة ينوي المراجع تسليط الضوء عليها في تقريره، ويوفر لهم فرصة للاستيضاح من المراجع عند الضرورة. وعندما يتكرر إدراج فقرة أمر آخر عن أمر معين في تقرير المراجع في ارتباطات متتابعة، فقد يقرر المراجع أنه من غير الضروري تكرار الإبلاغ في كل ارتباط، ما لم يكن مطالباً بالقيام بذلك بموجب الأنظمة أو اللوائح.

الملحق الأول

(راجع: الفقرتين ٤، ٤أ)

قائمة بالمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية التي تحتوي على متطلبات لفقرات لفت الانتباه يحدد هذا الملحق الفقرات الواردة في معايير المراجعة الأخرى والتي تتطلب من المراجع تضمين فقرات لفت انتباه في تقريره في ظروف معينة. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار المراجعة (٢١٠) "الاتفاق على شروط ارتباطات المراجعة"، الفقرة ١٩ (ب)
- معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"، الفقرتان ١٢ (ب) و ١٦
- معيار المراجعة (٨٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية المعدة وفقاً لأطر ذات غرض خاص"، الفقرة ١٤

الملحق الثاني

(راجع: الفقرة ٤)

قائمة بالمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية التي تحتوي على متطلبات لفقرات أمور أخرى

يحدد هذا الملحق الفقرات الواردة في معايير المراجعة الأخرى والتي تتطلب من المراجع تضمين فقرة أمر آخر في تقريره في ظروف معينة. ولا تعد هذه القائمة بديلاً عن النظر في المتطلبات وما يتعلق بها من مواد تطبيقية ومواد تفسيرية أخرى في معايير المراجعة.

- معيار المراجعة (٥٦٠) "الأحداث اللاحقة"، الفقرتان ١٢ (ب) و ١٦
- معيار المراجعة (٧١٠) "المعلومات المقارنة - الأرقام المقابلة والقوائم المالية المقارنة"، الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧

الملحق الثالث(*)

(راجع: الفقرة ١٧١)

مثال توضيحي لتقرير مراجع مستقل يحتوي على قسم للأموال الرئيسية للمراجعة وفقرة لفت انتباه وفقرة أمور أخرى (**)

- لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:
- مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) ١٣ غير منطبق).
 - تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (***) (إطار ذو غرض عام).
 - تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠).
 - توصل المراجع إلى أنه من المناسب إبداء رأي غير معدل (أي "خال من التحفظات")، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها.
 - المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية.
 - استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠).
 - بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، اندلع حريق في مرافق الإنتاج الخاصة بالمنشأة، وقد أفصحت المنشأة عن ذلك باعتباره حدثاً لاحقاً. وبحسب حكم المراجع، فإن الأمر يُعد على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية. ولم يتطلب الأمر اهتماماً كبيراً من المراجع عند مراجعة القوائم المالية في الفترة الحالية.
 - تم الإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة، وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١).
 - حصل المراجع على جميع المعلومات الأخرى قبل تاريخ تقريره، ولم يكتشف تحريفاً جوهرياً في تلك المعلومات.
 - تم عرض الأرقام المقابلة، وتمت مراجعة القوائم المالية للفترة السابقة بواسطة مراجع سابق. ولا توجد أنظمة أو لوائح تمنع المراجع من الإشارة إلى تقرير المراجع السابق بشأن الأرقام المقابلة، وقد قرر القيام بذلك.
 - يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم.
 - بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.

* تم إدخال بعض التعديلات على صياغة نماذج تقرير المراجع المستقل الواردة في هذا المعيار ومعايير التقرير الأخرى، بما يتفق مع البيئة النظامية في المملكة العربية السعودية. ولم تغير أي من تلك التعديلات من مكونات تقرير المراجع المستقل حسب ما يتطلبه كل معيار.

** يعني مصطلح معايير المراجعة - أينما يرد - المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، وفقاً لوثيقة الاعتماد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

١٣ معيار المراجعة (٦٠٠) "اعتبارات خاصة - عمليات مراجعة القوائم المالية للمجموعة (بما في ذلك عمل مراجعي مكونات المجموعة)"

*** يقصد بالمعايير والإصدارات الأخرى هو ما تعتمده الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين من معايير أو آراء فنية لمواضيع لا تغطيها المعايير الدولية مثل موضوع الزكاة.

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مُخاطَب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{١٤}

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا.

لفت الانتباه^{١٥}

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح تأثيرات حريق اندلع في مرافق إنتاج الشركة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

[يتم وصف كل أمر من الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعييار المراجعة (٧٠١)]

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة (س) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، من قبل مراجع آخر أبدى رأياً غير معدل في تلك القوائم في ٣١ مارس ٢٠٠١.

المعلومات الأخرى [أو عنوان آخر إذا كان ذلك مناسباً مثل "معلومات أخرى بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع بشأنها"]:

[يتم التقرير وفقاً لمتطلبات التقرير الواردة في معيار المراجعة (٧٢٠) - انظر المثال التوضيحي (١) في الملحق الثاني لمعييار المراجعة (٧٢٠)].

^{١٤} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

^{١٥} وفقاً لما هو مشار إليه في الفقرة ١٦١، يمكن عرض فقرة لفت الانتباه إما قبل قسم الأمور الرئيسية للمراجعة أو بعده مباشرة، استناداً إلى حكم المراجع فيما يتعلق بالوزن النسبي لأهمية المعلومات الواردة في فقرة لفت الانتباه.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{١٦}

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

الشريك المسؤول عن الارتباط في المراجعة التي أدت إلى صدور تقرير المراجع المستقل المائل هو [الاسم].

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء^(*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{١٦} خلال هذه الأمتلة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة إلى استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية.

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

الملحق الرابع

(راجع: الفقرة ٨)

مثال توضيحي لتقرير مراجع مستقل يحتوي على رأي متحفظ، بسبب الخروج عن إطار التقرير المالي المنطبق، ويتضمن فقرة لفت انتباه

<p>لأغراض هذا المثال التوضيحي لتقرير المراجع، تم افتراض الظروف الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مراجعة مجموعة كاملة من القوائم المالية لمنشأة غير مدرجة باستخدام إطار عرض عادل. والمراجعة ليست مراجعة لمجموعة (أي أن معيار المراجعة (٦٠٠) غير منطبق). • تم إعداد القوائم المالية من قبل إدارة المنشأة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (إطار ذو غرض عام). • تعكس شروط ارتباط المراجعة وصف مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية المنصوص عليه في معيار المراجعة (٢١٠). • أدى الخروج عن إطار التقرير المالي المنطبق إلى إبداء رأي متحفظ. • المتطلبات المسلكية ذات الصلة التي تنطبق على المراجعة هي الميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية. • استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، خلص المراجع إلى أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وفقاً لمعيار المراجعة (٥٧٠). • بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع، اندلع حريق في مرافق الإنتاج الخاصة بالمنشأة، وقد أفصحت المنشأة عن ذلك باعتباره حدثاً لاحقاً. وبحسب حكم المراجع، فإن الأمر يُعد على قدر كبير من الأهمية بحيث إنه يشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية. ولم يتطلب الأمر اهتماماً كبيراً من المراجع عند مراجعة القوائم المالية في الفترة الحالية. • المراجع غير مطالب بالإبلاغ عن الأمور الرئيسية للمراجعة وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠١)، ولم يقرر الإبلاغ عنها على أي نحو آخر. • لم يحصل المراجع على أية معلومات أخرى قبل تاريخ تقريره. • يختلف المسؤولون عن الإشراف على القوائم المالية عن أولئك المسؤولين عن إعداد هذه القوائم. • بالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية، يتحمل المراجع مسؤوليات تقرير أخرى مطلوبة بموجب نظام محلي.
--

تقرير المراجع المستقل

إلى مساهمي الشركة (س) [أو أي مخاطب آخر مناسب]

التقرير عن مراجعة القوائم المالية^{١٧}

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية للشركة (س) (الشركة)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وقائمة الدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية.

وفي رأينا، وباستثناء تأثيرات الأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، (أو تعطي صورة حقيقية وعادلة ل) المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في

^{١٧} العنوان الفرعي "التقرير عن مراجعة القوائم المالية" غير ضروري في الظروف التي لا يكون فيها العنوان الفرعي الثاني "التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى" منطبقاً.

ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

الأوراق المالية قصيرة الأجل القابلة للتداول الخاصة بالشركة مسجلة في قائمة المركز المالي بمبلغ ×××. ولم تربط الإدارة هذه الأوراق المالية بسعرها السوقى، ولكنها بدلاً من ذلك أظهرتها بالتكلفة، مما يشكل خروجاً عن المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. وتشير سجلات الشركة إلى أنه في حالة قيام الإدارة بربط الأوراق المالية القابلة للتداول بسعرها السوقى، لكانت الشركة قد قامت بإثبات خسارة غير محققة بمبلغ ××× في قائمة الدخل الشامل للسنة. وكان سيتم تخفيض المبلغ الدفترى للأوراق المالية في قائمة المركز المالي بنفس المبلغ في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، وكان سيتم تخفيض الزكاة وضريبة الدخل، وصافي الدخل، وحقوق المساهمين بمبلغ ××× و ××× و ××× على الترتيب.

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بمزيد من التفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفينا أيضاً بمسؤولياتنا المسلكية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا المتحفظ.

لفت انتباه - تأثيرات الحريق

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح X المرفق بالقوائم المالية، الذي يوضح تأثيرات حريق اندلع في مرافق إنتاج الشركة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية^{١٨}

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

التقرير عن المتطلبات النظامية والتنظيمية الأخرى

[يتم التقرير وفقاً لمعيار المراجعة (٧٠٠) - انظر المثال التوضيحي (١) الوارد في معيار المراجعة (٧٠٠)]

[التوقيع باسم مكتب المراجعة، أو الاسم الشخصي للمراجع، أو بكليهما، حسب الاقتضاء (*)]

[عنوان المراجع]

[التاريخ]

^{١٨} خلال هذه الأمانة التوضيحية لتقارير المراجع، قد يحتاج مصطلحا الإدارة والمكلفون بالحوكمة أن يتم استبدالهما بمصطلح آخر مناسب في سياق الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية

* ينبغي الالتزام بنظام مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.

Copyright	حقوق التأليف والنشر
<p>“This Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition of the International Auditing and Assurance Standards Board published by the International Federation of Accountants in October 2023 in the English language, has been translated into Arabic by the Saudi Organization for Chartered and Professional Accountants in January 2024, and is reproduced with the permission of IFAC. The process for translating the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition was considered by IFAC and the translation was conducted in accordance with “Policy Statement—Policy for Translating Publications of the International Federation of Accountants.” The approved text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition is that published by IFAC in the English language. IFAC assumes no responsibility for the accuracy and completeness of the translation or for actions that may ensue as a result thereof.</p>	<p>“قامت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في يناير ٢٠٢٤ بإعداد الترجمة العربية لكتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢ التي أصدرها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد، ونشرها الاتحاد الدولي للمحاسبين في أكتوبر ٢٠٢٣ باللغة الإنجليزية. وتم إعادة نشر هذا الكتاب بإذن من الاتحاد الدولي للمحاسبين. وقد نظر الاتحاد الدولي للمحاسبين في آلية ترجمة هذا الكتاب، والذي تمت ترجمته وفقاً لسياسة الاتحاد المنشورة بعنوان “بيان السياسات: سياسة ترجمة مطبوعات الاتحاد الدولي للمحاسبين”. والنسخة المعتمدة من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، طبعة عام ٢٠٢٢، هي النسخة التي أصدرها الاتحاد الدولي للمحاسبين باللغة الإنجليزية. ولا يتحمل الاتحاد الدولي للمحاسبين أية مسؤولية عن دقة واكتمال الترجمة أو عن التصرفات التي قد تنشأ نتيجة لها.</p>
<p>English language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2023 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص الإنجليزي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٣ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Arabic language text of the Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements © 2024 by IFAC. All rights reserved.</p>	<p>حقوق التأليف والنشر للنص العربي من كتاب إصدارات المعايير الدولية لإدارة الجودة والمراجعة والفحص والتأكدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة © لعام ٢٠٢٤ محفوظة للاتحاد الدولي للمحاسبين. جميع الحقوق محفوظة.</p>
<p>Original title: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ISBN: [978-1-60815-546-0]</p>	<p>العنوان الأصلي: [Handbook of International Quality Management, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements, 2022 Edition] ردمك: [978-1-60815-546-0]</p>
<p>Contact Permissions@ifac.org for permission to reproduce, store or transmit, or to make other similar uses of this document.”</p>	<p>اتصل على permission@ifac.org للحصول على إذن بإعادة النشر أو التخزين أو النقل أو أي استخدامات أخرى مماثلة لهذا المستند.”</p>